A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/316/Add.2
6 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الدورة السابعة والاربعون
البند ٦١ (م) من جدول الاعمال

نزع السلاح العام الكامل

نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي

تقرير الامين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

كولومبيا ٢

92-68227 ٢٧٣٧ز(٩٢) 121192 121192

كولومبيا

[الاصل : بالاسبانية]
[٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢]

١ - يعتبر تقليص قدرة الدول العسكرية عن طريق نزع السلاح والحد من التسلح وتخفيض النفقات العسكرية ، اليوم ، بمثابة عامل أساسي وفعال في أي مفهوم متعدد الابعاد للأمن ، في وقت يمثل فيه انعدام الامن الاجتماعي نتيجة للفقر والبطالة وتردي الاوضاع البيئية ، في جملة عوامل ، لا سيما بالنسبة للمناطق النامية ، واقعا لا يمكن مكافحته بالاسلحة بل بالوسائل السياسية والاجتماعية ، بما في ذلك شتى أشكال التعاون الدولي .

٢ - والتراكم المفرط للاسلحة التقليدية ، سواء من خلال انتاجها أو نقلها ، وتصاعد سباق التسلح في بعض المناطق بفعل ازدياد النفقات العسكرية لدى كبار مستعملي الاسلحة ، وجشع المصدّرين المالي واستمرار انتشار أسلحة التدمير الشامل ، تعتبر مصدر تهديد رئيسيا للسلم والاستقرار الاقليميين وللأمن الدولي في مجمله .

٣ - وتتأثر المناطق النامية تأثرا مزدوجا في أمنها بفعل التراكم المفرط للاسلحة وسباق الاسلحة التقليدية : فهي تتأثر ، من ناحية في نموها الاجتماعي والاقتصادي بسبب تحول مواردها النادرة تجاه التسلح ، ومن ناحية أخرى في ميدان الامن العسكري بسبب الدور الذي تقوم به الاسلحة التقليدية ونقلها في نشوء وتصاعد النزاعات المحلية والاقليمية .

٤ - وتنشأ في بعض البلدان نزاعات تعود إلى الصراعات الإثنية أو الدينية وإحياء القوميات التي تعرض السلامة الإقليمية والسلم والاستقرار لخطر عظيم في المناطق التي تنشأ فيها . وثمة بلدان أخرى يتعرض أمنها للخطر من جراء مشاكل مثل الاتجار بالمخدرات والارهاب والاتجار غير المشروع بالاسلحة . وإن الفجوة والتناقضات الموجودة بين الشمال المتقدم النمو والجنوب المحروم ما فتئت تتعاظم وتتفاقم على نحو خطير . كما أن الاتجاه الحالي الذي يُظن فيه أن بإمكان قلّة من البلدان أن تقوم بالوصاية على الامن الدولي الذي تُحدد هي نفسها معالمه وفقا لمصالحها الخاصة لا يمكن أن يحل

مشاكل الأمن الإقليمي . لذلك فإن المؤسسات الإقليمية تحمّل دول المنطقة نفسها التي تعاني من نفس المشاكل مسؤوليات جديدة ، بغية الحفاظ على سلمها واستقرارها في إطار هذه الأوضاع .

٥ - وعلى عملية نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي مراعاة خصائص كل منطقة من المناطق ، وينبغي أن تكون عملية ثابتة لا تمييز فيها ، وأن تتناول جميع أنواع الأسلحة وأن تشمل جميع الدول ، ولا سيما الدول العسكرية الكبرى . وفي هذا الصدد ، على كل دولة أن تتحمل حصتها من المسؤولية عن نزع السلاح الإقليمي ، وفقا لمبادئ الميثاق واحتراما للقانون الدولي ، في حين أن على المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في مراقبة الوفاء بهذه المسؤوليات .

٦ - ونحن نعتبر أن تدابير نزع السلاح الإقليمي لا يمكن أن تستجيب لمعيار انتقائي أو أن تُعرِّض أمن أي دولة من الدول للخطر ، ولا سيما الدول الأصغر . وتقع على عاتق كل حكومة مسؤولية حماية أراضيها من التهديدات الخارجية والداخلية على السواء والبت في كمية الموارد التي ينبغي أن تخصصها لأغراض الدفاع الوطني مقابل النفقات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها . بيد أننا نعتقد أنه يوجد وعي متزايد على مستوى المناطق النامية بالنتائج السلبية للتراكم المفرط للأسلحة وللحالة المتناقضة المنطوية على تجارة تتجرد فيها البلدان الفقيرة من مواردها النادرة لإثراء البلدان الغنية دون أن تجني مقابل ذلك ، في أحيان كثيرة ، مزيدا من الاستقرار أو الأمن .

٧ - إن الانتقال من عالم ذي قطبين عسكريين إلى عالم نأمل ، بانتهاء المواجهة ، أن يتعاظم فيه التفاهم ، يفرض على مختلف المناطق التزام البحث عن حلول ملائمة للتعاون في مواجهة التحديات العالمية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإنساني . ولذا فإن المفاهيم التقليدية للتهديد العسكري والأمن الوطني والنفقات الدفاعية تتعرض لتغيرات جذرية سوف تعطي بالنتيجة زخما جديدا لعملية نزع السلاح .

٨ - ولا يمكن النظر إلى تدابير نزع السلاح الإقليمي في معزل ، وعلى دول أي منطقة من المناطق بذل كل جهد ممكن من أجل تقليل مخاطر النزاعات ، وتسوية خلافاتها بالحلول السلمية واتخاذ تدابير لتعزيز الثقة يمكن أن تساهم في الوقت نفسه في اتخاذ تدابير لنزع السلاح .

٩ - وكولومبيا تولي الأولوية لمسألة القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة . ولذا ، فإن الجمعية العامة ، في قرارها ٣٦/٤٦ جاء المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، والذي قدمته كولومبيا واتخذ بتوافق الآراء ، تحث الدول وتدعوها وتطلب منها أن تتخذ شتى التدابير وأن تتعاون أيضا على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والدولي تحقيقا لهذه الغاية . وأملنا أن تُتخذ في ضوء الإجماع على تأييد هذا القرار ، إجراءات فورية للقضاء التام على الاتجار غير المشروع بالأسلحة .

- - - - -